

صناديق الثروة السيادية ودورها في تمويل إقتصاديات الدول النفطية

العراق وأقليم كردستان نموذجا آية مقترحة للاستدامة المالية لعام 2030

هيني عزيز صبري

باحثة

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة زاخو
اقليم كردستان العراق

د. سمير فخري نعمة

أستاذ مساعد

قسم الاقتصاد، جامعة نوروز
اقليم كردستان العراق

المستخلص

تشير صناديق الثروة السيادية إلى المحافظ الاستثمارية المملوكة للدولة والمكلفة بإدارة الثروات والاحتياطات المالية للحكومة، وتعد بمثابة الآلية الداعمة والذراع الاستثماري لأي مشروع اقتصادي، وتعزيز قدرة الدولة على الاستخدام الأمثل للإيرادات، وتأمين مستقبل الأجيال القادمة، وتهدف هذه الصناديق إلى إمكانية ترشيد النفقات العامة المرتبطة بالإيرادات النفطية بشرط أن تكون هنالك إدارة سليمة لتلك العوائد النفطية واستراتيجية تنموية مبنية على التخطيط الملائم في حالة الوفرة والندرة محققاً استدامة مالية لتلك البلدان عبر الزمن وإن أهم ما يميز صناديق الثروة السيادية أنها تسعى إلى تحقيق حياة الاقتصاد من الصدمات الحادة والمسببة للتقلبات في التوازن الداخلي (الموازنة العامة) والخارجي (ميزان المدفوعات) وذلك لتحقيق استدامة مالية من خلال تعظيم العوائد المالية الفائضة والمساهمة مع السلطات النقدية على امتصاص السيولة الغير مرغوبة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وقت الندرة والعجز لتحقيق نمو مستدام طويل الأجل محققاً مبدأ عدالة التوزيع للثروة بين الأجيال القادمة.

الكلمات الدالة: الاستدامة المالية، تعظيم العوائد المالية، صناديق الاستقرار.

1. المقدمة

تعد الصناديق السيادية الاداة الحديثة القديمة التي جعلت من اولوياتها مواجهة الازمات المالية ودعم الاستقرار المالي، كونها صناديق قديمة من ناحية النشأة، وصناديق حديثة من ناحية السيطرة. سواء كانت هذه الدول مؤمنة لمواردها أو هي دول مستقبلية لإستثماراتها الخاصة مع تطور عملها، وتحول هذه الصناديق من كونها قائمة على إدارة الفوائض المالية إلى صناديق للإستحواذ المالي. وقد ساعدت هذه الصناديق التطورات والنجاحات الكبيرة التي شهدتها الموجودات خلال العقدین الأخيرين في مناطق مختلفة من العالم والاقتصادات الربية على حد سواء، لذا كان من الازم مواكبة الحركة الفكرية المالية العالمية التي تسعى الى تحليل اهداف ومضامين الموارد وكذلك نتاج وآثار الصناديق لمجمل العالم أو لبعض الدول المألكة لها أو التي تسعى لإنشائها بالمستقبل. وتأتي دراسة إمكانية هذه الصناديق في تأمين الدعم للإستغلال الامثل للمورد الناضب (النفط) في دولة ربية مثل العراق وإقليم ناشيء مثل

1.1.1 شكلة البحث

تمثل مشكلة البحث في الاجابة على السؤال الرئيسي التالي هل يستمر الاقتصاد العراقي والاقليم الاعتماد على اليرادات النفطية كمصدر اساسي لليرادات العامة في الموازنة الحكومية خلال مدة البحث . ويتفرع عن هذا السؤال الاستئلة الفرعية التالية :

أ. هل يمارس الصندوق السيادي دور التحوط من مخاطر التقلبات الاقتصادية الناجمة عن التغيرات الحادة في اسعار النفط .

ب. هل يمارس الصندوق السيادي دور في تمويل التنمية لاقتصاديات الدول النفطية .

1.2 أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من خلال تتبع مايمكن أن تمارسه الصناديق السيادية من دور في دعم الاستغلال الأمثل للموارد النفطية في العراق وإقليم كردستان وذلك من خلال تقييم التجربة السابقة لصندوق التنمية في العراق وماحقته والسلبيات الواردة عليه، وكذلك إقتراح الشكل الأمثل من هذه الصناديق لإقليم كردستان والذي يساهم في

دول مستقبلية لإستثماراتها الخاصة مع تطور عملها، وتحول هذه الصناديق من كونها قائمة على إدارة الفوائض المالية إلى صناديق للإستحواذ المالي. وقد ساعدت هذه الصناديق التطورات والنجاحات الكبيرة التي شهدتها الموجودات خلال العقدین الأخيرين في مناطق مختلفة من العالم والاقتصادات الربية على حد سواء، لذا كان من الازم مواكبة الحركة الفكرية المالية العالمية التي تسعى الى تحليل اهداف ومضامين الموارد وكذلك نتاج وآثار الصناديق لمجمل العالم أو لبعض الدول المألكة لها أو التي تسعى لإنشائها بالمستقبل. وتأتي دراسة إمكانية هذه الصناديق في تأمين الدعم للإستغلال الامثل للمورد الناضب (النفط) في دولة ربية مثل العراق وإقليم ناشيء مثل كوردستان كون الاثنتين قد فقدا فرصة الهمينة على الفوائض من خلال السياسات المتبعة. فبذلك يعد صندوق تنمية العراق شكلاً مبسطاً من الصناديق السيادية، ولكنه

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 8، العدد 1 (2019)

ورقة بحث مننظمة نشرت في 2019/3/25

البريد الإلكتروني للباحث : Samir.fakhri@nawroz.edu.krd

حقوق الطبع والنشر © 2017 أساء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الايدياعي النسبي - CC BY-NC-ND 4.0

2. صناديق الثروة السيادية وصندوق تنمية العراق في مواجهة تقلبات الإيرادات النفطية نموذجاً

أصبح ينظر إلى صناديق الثروة السيادية⁽¹⁾ على أنها صناديق استثمار متخصصة تنشؤها الحكومات أو تمتلكها وذلك لغرض الاحتفاظ بالموجودات المالية عن طريق القطاع النفطي لأغراض الاستدامة المالية عبر الفترة الطويلة، من هنا ينظر إلى هذه الصناديق المملوكة للدولة بأنها كيانات تستطيع إدارة المدخرات لأغراض الاستثمار والمتمثلة بالأسهم والسندات والحقوق والأدوات المالية الأخرى وعادة مقيمة بالعملة الأجنبية يضاف إليها الذهب وحقوق السحب الخاصة فضلاً عن المركز الاحتياطي للبلاد كما هو حال صندوق تنمية العراق، والذي يمتاز بعدم استقرار العوائد النفطية والذي يولد قيوداً كبيرة على السياسة الاقتصادية بصورة عامة والسياسة المالية بصورة خاصة، فالتقلبات في حجم العائدات النفطية والناجمة عن تقلبات أسعار النفط تمثل مشكلة تواجه واقع السياسة في أغلب الدول الربعية بما في ذلك العراق، لذلك إعتاد العراق لاسمياً إقليم كردستان على سلعة النفط وعوائدها كسلعة مهمة لتمويل مجمل النشاط الاقتصادي بما في ذلك الموازنة العامة بعد عام 2004، جعل مفصل الاقتصاد العراقي واقتصاد إقليم كردستان يتأثر بالتقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية، مثبتاً حجم الخلل في الجهاز الإنتاجي ومدى المساهمة الضعيفة للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وانعكاس ذلك في أداء الاقتصاد الكلي للعراق مؤشراً خلل هيكل واضح (حاجي، 2016: 127). أنشئ صندوق تنمية العراق بعد التغيير في مايس عام 2003 بصور القرار المرقم (1483) بعده توقف العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء. من هنا كان لابد من إيجاد آلية جديدة أكثر مرونة من الآلية السابقة لذلك أنشئ حساب للبنك المركزي العراقي في البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بدلاً عن البنك الفرنسي وضعت في هذا البنك جميع واردات النفط والغاز والمستقتات النفطية، وأي أموال مجمدة أخرى، يتم تحريرها، تودع في هذا البنك أيضاً، ولكن تبقى إيرادات النفط هي الأساسية في هذا البنك (حسان، صلاح كريم وآخرون، 2016: 27)، ويمتاز (صندوق تنمية العراق) ببعض المؤشرات التي تشير إلى كونه أحد أنواع الصناديق السيادية من خلال مواجهة الحالات العرضية والطارئة في الموازنة العامة. وعلى هذا الأساس اقترح تسعير برميل النفط لأغراض تحديد إيرادات الموازنات العامة (كثبت ديناميكي) وهو سعر تحوطي أقل من الأسعار المعتمدة في السوق الدولية وذلك لجعل الإنفاق عبر الموازنة العامة ذات مرونة كافية لأغراض الصرف

الحفاظ على ثروته النفطية وضمان استفادة الأجيال القادمة منها جنباً إلى جنب مع مساهمتها في دعم التنمية المستدامة في الإقليم.

1.3 فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن صناديق الثروة السيادية يمكن أن تمثل أداة مهمة لاستخدام افضل لعوائد المورد النفطي في كل من العراق وإقليم كردستان.

1.4 أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

1. تحديد دور صندوق تنمية العراق FDI وإمكانية تطويره وتبني تجربة الصناديق السيادية في كردستان
2. بيان دور الصندوق السيادي على بعض المؤشرات المالية في الإقليم.
3. محاولة تحقيق الاستدامة المالية عبر الصناديق السيادية من خلال تعظيم الموارد الاقتصادية الربعية .

1.5 منهجية البحث

يتبع البحث المنهج الاستقرائي القائم على الوصول إلى نتائج كلية من مقدمات جزئية من خلال تحليل البيانات المتاحة واستخلاص النتائج منها.

1.6 الحدود الزمانية والمكانية للبحث

يغطي البحث المدة (2004 - 2015) ويشمل كلاً من دولة العراق وإقليم كردستان.

وتم اختيار هذه الفترة حسب ماتوفر من البيانات وبعد حدوث التغييرات السياسية في الدولة العراقية ، مع التنبؤ لعام 2030

1.7 هيكل الدراسة

ولأجل تحقيق هدف البحث فُسمت الدراسة إلى ثلاثة مطالب، الأول جاء تحت عنوان ((صناديق الثروة السيادية وصندوق تنمية العراق في مواجهة تقلبات الإيرادات النفطية نموذجاً)). أما المطلب الثاني فقد جاء تحت عنوان ((الاستراتيجيات اللازمة لتفعيل الصندوق السيادي في العراق وإقليم كردستان)). والمطلب الثالث والأخير من الدراسة تحت عنوان ((الاستشراف المستقبلي لقدرة الصندوق السيادي على دعم وضع مالي مستدام في إقليم كردستان)).

(الرواتب، الأجور، الحماية الاجتماعية) فضلاً عن تخصيصات البطاقة التموينية، ودعم المشتقات النفطية، علماً أن إيرادات النفط تدخل بنسبة (100%) إلى صندوق تنمية العراق DFI وتستقطع منها (5%) كتعويضات جراء حرب الكويت، وهذه تعد جزءاً من النفقات (حسان وآخرون، 2016: 28) والموازنة العراقية مصممة إلى حد كبير حيث ما يقارب (60%) لتغطية النفقات المحلية وما يقارب من (30%) لتغطية استيرادات الحكومة بالعملة الأجنبية (قاسم، 2016: 1) وتقوم وزارة المالية بكل عملية تمويل بالدينار العراقي من خلال تحويل موجوداتها بالعملة الأجنبية في صندوق تنمية العراق (DFI) إلى دينار عراقي، لذلك فإن العملة المحلية مغطاة بنسبة (100%) لغاية نهاية عام 2013، ولكن بعد هذه المدة أصبح معامل التغطية ينخفض بنسب كبيرة وذلك لتدخل السياسة النقدية في تغطية عجز الموازنة العامة لانخفاض الإيرادات النفطية في صندوق تنمية العراق ليس فقط بسبب انخفاض أسعار النفط وإنما كذلك الجانب الأمني الذي يستنزف أغلب احتياطيات العراق في الصندوق، من هنا يتم مبادلة الموجودات الأجنبية بالدينار العراقي عن طرق سعر الصرف، فيتحول الدولار من حساب الميزانية (حساب وزارة المالية في DFI) إلى حساب آخر هو حساب الاحتياطيات الأجنبية لدى ال(DFI) أيضاً.. وهذه الطريقة - لتغطية النفقات الداخلية - تراكت هذه الاحتياطيات الكبيرة. (قاسم، 2016: 110) و (حسان وآخرون، 2016: 27) وبعد تفاقم الأزمات والمشكلات الاقتصادية للدول الريعية نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية التي أثرت بشكل سلبي فيها، أصبحت الصناديق السيادية محط اهتمام واسع لدى العديد من الشعوب التي قد تسهم بتقليل أضرارها المالية والاقتصادية لهذه البلدان، لكونها أداة إستراتيجية مهمة ووسيلة من وسائل توسيع القاعدة الاقتصادية وتنوع مصادر الدخل، لذلك تعد صناديق الثروة السيادية أحد أهم الأجهزة المؤسسية التي تدير الفوائض المالية للدول بقصد الاستثمار بغية تحقيق جملة من الأهداف المشتركة تتمثل في حماية وتحقيق الاستقرار في الموازنة والاقتصاد من التقلبات المفرطة في الإيرادات والصادرات وتنوع صادراتها من السلع الأساسية غير القابلة للتجديد وتحقيق عوائد أكبر من التركيز على احتياطيات العملات الأجنبية (أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك) ، لذا فإن نجاح أية مهمة يتطلب وجود مجلس متخصص يأخذ على عاتقه دراسة المشكلة الاقتصادية وتحديد أولويات هذه المشكلة، وذلك لتحديد الحاجة الحقيقية في التدخل لقطاع معين على حساب بقية القطاعات بهدف تحقيق ديمومة في الاستقرار الاقتصادي من خلال

فضلاً عن تراكم الإيرادات النفطية في صندوق تنمية العراق بموجب هذه الفروقات السعرية لأن الهدف من هذه السياسة هو اعتماد سياسات استقرار وانسيابية عالية في تمويل النفقات العامة عند تعرض موارد البلاد المالية إلى تقلبات بسبب تغيرات أسعار النفط الخام دولياً، كما أن هذه السياسة تجعل المرونة أكبر لأدوات السياستين المالية والنقدية والتحكم بالنمو الاقتصادي والسيطرة على مناسيب السيولة عبر القيد المتبادل للسياستين المالية والنقدية من خلال عرض النقد وسعر الصرف لضبط الإنفاق العام عبر عملية المضاعف (الوائي، 2011: 18). كما أن صندوق تنمية العراق يمتاز أيضاً بأن الاستثمارات المالية في هذا المستوى تميل إلى مبدأ السيولة حالياً أكثر من ميلها إلى مبدأ تعظيم العائد مما يجعلها ضمن نطاق وأهداف صناديق الاستقرار التي تعمل على أساس الفترة القصيرة. هذا من جانب ومن جانب آخر فإن هذا الحساب هو حساب احتياطي بالعملة الأجنبية ويقع ضمن العمليات المتعلقة باستثمار الاحتياطيات الدولية، إذ ينظر إلى موارد في المرحلة الحالية على أنها تمتاز بسيولة عالية وذلك لمواجهة أي تقلبات تؤثر في استقرار السياستين المالية والنقدية. (قاسم، 2013: 4) ومن هذا المنطلق يعتبر صندوق تنمية العراق صندوقاً ضمن صناديق الثروة السيادية ذات التحوط العالي من أي مخاطر محتملة نتيجة إدارة هذه الاحتياطيات بيسر وبكلفة مالية منخفضة ومؤمنة تسبب تراكم الاحتياطيات الأجنبية مشروطة بمرونة الجهاز الإنتاجي عبر الاستثمار في البنى التحتية، من هنا تسعى الدولة إلى الاستثمار في هذه الصناديق بعد تأمين إيرادات الموازنة العامة للدولة عبر الفترة الزمنية المتفق عليها من خلال المتخصصين في الشؤون الاقتصادية وذلك للتنوع بين أدوات الاستثمار، حسب آجالها بين القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد في آن واحد بغية تعظيم العوائد أو الدخل الناجم عن الاستثمار بأقل المخاطر الممكنة. وبعد صندوق تنمية العراق صندوقاً متعدد الأهداف لأغراض الاستقرار على وفق متطلبات السياسة المالية والنقدية بسيولة نسبية عالية ولأغراض استثمار الاحتياطيات الأجنبية . من هنا يعد صندوق تنمية العراق من ضمن الصناديق السيادية بأنها تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية وبآجال مختلفة، وتقوم نتيجة بيع النفط الخام وتستثمر في أصول مالية أجنبية في الأسواق الخارجية، وتدر عائداً بشكل مستقل عن السياسة الاقتصادية، وعلى الرغم من التحوط إلا أن الموازنة تتقلب كلما تقلبت الإيرادات النفطية بسبب تقلب أسعار النفط عالمياً، والموازنة العراقية شأنها شأن الموازنات الدولية الأخرى تحتوي على كلف متغيرة يمكن التحكم بحجمها، وكلف ثابتة لا يمكن التحكم بها مثل

المنطلق يسعى إلى تبني استراتيجية مالية ذات كفاءة إنتاجية عالية، يتحقق من خلالها الاستغلال الأمثل للريع النفطي عبر صندوق تنمية العراق والذي يتجه إلى تنوع مصادر الإيرادات عبر البنى التحتية والفوقية، بهدف ضمان رفاهية اقتصادية واجتماعية للاقتصاد العراقي الفدرالي واقتصاد إقليم كردستان. (الجبوري، 2017: 1).

لذلك فمن المتوقع من الصندوق ان يخلق توازناً بين الزيادة والنقصان المتوقع في الإيرادات السنوية الخارجية الداخلة في الصندوق السيادي وحركة الموازنة العامة بوصفه مصدراً مالياً على وفق نسبة تدخل يتم الإتفاق عليها سنوياً عند إقرار الموازنة من قبل أصحاب الإختصاص، ليساهم الصندوق في التدخل من عدمه بناءً على رؤية واضعي السياسة الاقتصادية عبر الفترات الزمنية. ففي الأجل القصير من الممكن أن يعمل كممول للعجز المخطط (تجربة النروج)، وفي الأجل الطويل أن يعمل كمساهم في التغيرات الهيكلية في البنى التحتية، يتضح مما سبق التركيز على عمليات الاستثمار في الصندوق داخل وخارج الاقتصاد وفي المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية ضمن مختلف القطاعات، وأن عملية تمويل الصندوق السيادي تتم من خلال فصل الفائض في الموازنة العامة في حالة تحققه وإيداعه بالصندوق خلال أية مدة من السنة المالية، والابتعاد عن فكرة الموازنات التكميلية، وبموجب الصندوق السيادي من خلال الاستقطاع المباشر من الإيرادات النفطية أو بطريقة النسبة والتناسب يتم الإتفاق عليها، بما في ذلك احتياطات البنك المركزي، وذلك لتجنب الإسراف في الإنفاق بشكل يفوق المعدل الآمن من هذا الإنفاق، والتوجيه الأمثل للقطاعات التي ستضعف من القيمة المضافة وتخلق تشابكاً قطاعياً بين القطاعات الاقتصادية، من خلال تقديم القطاعات الأهم على المهمة في عملية الإتفاق الاستثماري، للحفاظ على استقرار الموازنة العامة بطريقة علمية، لكون الصندوق سيعمل على امتصاص التقلبات التي من المحتمل أن يتعرض لها الاقتصاد العراقي نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية. (الجبوري واخرون، 2015: 148).

3. الاستراتيجيات اللازمة لتفعيل الصندوق السيادي في العراق وإقليم كردستان

يهدف انشاء الصندوق السيادي في إقليم كردستان على الحكومة ممارسة دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال رفع معدلات الإستثمار الخاص، وتحسين مستوى كفاءته من خلال الصندوق السيادي عبر أدوات السياسة المالية الإيرادية والاتفاقية، فأوجه الإنفاق الاستثماري العام تؤثر في الإستثمار الخاص ثم في النمو الاقتصادي في

زيادة معدلات النمو، ومن ثم التنمية عن طريق الصندوق السيادي عبر الاستدامة المالية، لمعالجة مظاهر الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي الفدرالي بصورة عامة على سبيل المثال، وإقليم كردستان بصورة خاصة من خلال تنوع الإيرادات العامة بما في ذلك مساهمة الإيرادات الضريبية من خلال الإصلاح الضريبي والذي سيسهم في تنوع الإيرادات الى حد كبير (عايش، 2005، 191). تستهدف الدولة من خلال صندوق الثروة السيادية إلى الابتعاد عن التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي من خلال تقليل الارتباط بين الإنفاق الجاري الإستهلاكي والإيرادات النفطية، وتوجيه تلك العائدات النفطية نحو الاستثمار في البنى التحتية الأساسية لتعظيم عوائد الصندوق السيادي العراقي عبر الزمن، بما في ذلك اقتصاد إقليم كردستان، من خلال العمل على إيداع جزء من الإيرادات النفطية واستثمارها دولياً بأدوات أجل قصير لمواجهة حالات التقلب داخل الاقتصاد فضلاً عن التنبؤ بإتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة قبل وقوع التقلبات والأزمات من خلال عوائد هذه الإيرادات والفروقات بأسعار النفط عند إرتفاعها دولياً (الوفرة النفطية) في صندوق تنمية العراق من خلال تحقيق الأداء الأمثل للموارد المالية عبر أدوات السياسة المالية، تعد من أهم الخطوات لإدارة العملية التنموية في معالجة التقلبات الاقتصادية، من هنا تسعى الدراسة إلى أن يكون صندوق تنمية العراق صندوقاً سيادياً وتحتوياً في آن واحد من خلال تأمين مصادر الإيرادات في فترات العجز للموازنة العامة والتوجه نحو الاستقرار بما في ذلك التخفيف من حدة البطالة، وتخفيف الطلب الكلي بشقبة الإستهلاكي والاستثماري وتنوع هيكل الصادرات عبر مرونة الجهاز الإنتاجي والذي سينعكس على الحساب الجاري ومن ثم مواجهة العجز في ميزان المدفوعات (راضي وحسن، 2013: 12)، فضلاً عن المحافظة على قيمة العملة المحلية من خلال سعر الصرف، وهذه العملية برمتها ستساهم في المحافظة للقضاء على مشكلة الفقر من خلال تقليل التفاوت في توزيع الدخل ومن ثم المساهمة برفاهية المجتمع. تسعى الدولة من خلال هذا الصندوق إلى أن يتحول المجتمع تدريجياً من مجتمع استهلاكي بامتياز إلى مجتمع منتج عبر مرونة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، هذا الإجراء سيزيد من مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عبر السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والتنموية التي تتبناها الدولة عبر صندوق تنمية العراق، من هنا سيعمل الصندوق على فصل الريع النفطي عن سلوك وتوجه أدوات السياسة المالية والتي هي مرتبطة بالمؤثرات الخارجية التي لا يمكن أن تتحكم بها، ومن هذا

السياسي لأصول الصندوق والزمام الحكومة بالحصول على الموافقة المسبقة من البرلمان قبل أي عملية إستعمال لموارد الصندوق.

ب. الإفتقار للاستثمارات التي من شأنها النهوض بالاقتصاد والتنمية الاقتصادية للعراق بشكل عام والإقليم بشكل خاص وكذلك وجود تناقض صارخ بين تبني آلية السوق وبرامج التحول وواقع الاقتصاد العراقي من حيث التركيبة والفاعلية.

ج. تسجيل ارتفاعات قياسية في أسعار المواد الأولية والطاقوية على وجه الخصوص في العشرية الأولى من القرن الحالي، حيث لأن تغير أسعار النفط واستمرارها في الارتفاع منذ سنة 2000 وإلى غاية منتصف سنة 2008 أدى إلى تحقيق مداخيل كبرى من النقد الأجنبي للدول المصدرة للنفط ساهمت في تحسين أداء بعض مؤشراتها الاقتصادية وتسجيل فوائض قياسية في أرصدة كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة، ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري للدول النفطية تنوع مصادر تمويلها من خلال استحداث آليات تمويل جديدة ومستدامة بديلة عن مصادر التمويل الخارجي.

فقامت معظم هذه الدول بإنشاء صناديق خاصة بغية استغلال الفوائض المالية المسجلة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط عن طريق ادخارها، أو استثمارها، أو استخدامها في تمويل مختلف سياساتها و برامجها التنموية، وتسديد ديونها الخارجية، وهذا ما تطلب وجود نظام معلومات قوي يساهم في تحقيق الأهداف المحددة سلفاً، ويحد من مختلف المخاطر التي تعيق أداء هذه الصناديق.

د. المشاكل السياسية وعدم الاستقرار وغياب التنمية الاقتصادية. إن المشاكل السياسية هي سبب وراء غياب التنمية الاقتصادية فبسبب تعدد القوى والكتل السياسية وعدم اتفاقها على برامج موحدة انعكس على عدم الاستقرار مما أدى إلى التقاطع والتضاد في الكثير من الأحيان مما عطل برامج التنمية في مجالات شتى، وبسبب الوضع السياسي وتعقد عملية المحاصصة والتوافقات الوزارية حيث غدت إدارة الوزارات حسب الولاءات السياسية والحزبية مما أدى إلى عدم وجود تنمية اقتصادية حقيقية وإنما هناك ما يمكن تسميته بالتنمية العملية الاستهلاكية للمجتمع.

هـ. أحادية القطاع النفطي ومشكلة الصناعة النفطية. يعد العراق من البلدان النفطية المهمة، ويمثل مخزون النفط ثاني أكبر إحتياطي نفطي في العالم، وهو بهذا يأتي بالمرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية في قائمة البلدان التي تحتوي على أكبر إحتياطي مؤكد من النفط الخام، إذ تجمع أغلب التقديرات في الوقت الحاضر على أن حجم الإحتياطي العراقي المؤكد من النفط الخام يصل إلى أكثر من (200) مليار برميل وهو

إقليم كردستان، وذلك لأن الصندوق السيادي سيعمل على تقليل مزاحمة القطاع الخاص ويمول مشاريع البنى التحتية دون اللجوء للاقتراض المباشر من الجهاز المصرفي أو زيادة الضغط على الموازنة العامة عبر الإنفاق العام من خلال زيادة تكاليف العبء الضريبي أو ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي بسبب كلفة التضخم. لذلك فإن الدافع الحقيقي من وراء إنشاء الصناديق السيادية في العراق الفدرالي أو إقليم كردستان هو لمواجهة انخفاض الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعارها لتسهيل إدخار عائدات الفوائض التي تحققها المالية العامة عبر عزل الموازنة العامة من التقلبات التي تحصل في أسعار النفط، لكي يكون الصندوق السيادي بمثابة مثبت ديناميكي يجعل من الموازنة أكثر إستقراراً في حالة ارتفاع وانخفاض العائدات النفطية في الاقتصادات الريفية وإقليم كردستان واحداً من هذه الاقتصادات. أن اعتماد استراتيجيات ملائمة وفعالة لحالة الاقتصاد العراقي وقطاعاته الأساسية مع توفير البيئة المناسبة لذلك، يتطلب اعتماد مهام وأهداف للسياسة الاقتصادية الجديدة في العراق. وفي مقدمتها وضع ترتيب الأولويات الاستثمارية والبنى التحتية اللازمة، وتحديد الموقف من آلية السوق وعملية التحول والنظرة الواقعية نحو دور ومهام القطاع الخاص. وتنوع الاقتصاد العراقي من أجل تخفيف أحادية القطاع النفطي وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى. ومنها القطاع الصناعي والزراعي، والسياحة واستراتيجية تنشيط التجارة، بالإضافة إلى التنمية البشرية المستدامة. كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصولاً للتنمية المستدامة في العراق. ومن مبررات انشاء الصندوق السيادي (البستاني، 2009: 60-64)، (بوفليج، 2012: 2)، (سام، 2012، 45)

أ. عدم توفر البيئة الاقتصادية وسياسية سليمة، لأن عدم تنوع الاقتصاد العراقي وكثرة اعتماده على الربح النفطي شأنه شأن معظم البلدان النفطية لا يساهم في حماية الاقتصاد من خطر الصدمات الخارجية المعاصرة، فالخطيط للتنمية الاستراتيجية (المستدامة) من خلال الصندوق السيادي بوصفه خياراً ومرحلة يعد من الضرورات والاسلوب الأفضل والأكثر كفاءة لإدارة الاقتصاد العراقي. لذلك العمل على وجود صندوق سيادي لمواجهة القضايا الاقتصادية. ولكن يجب أن يرتبط ذلك بوجود إطار قانوني متكامل يحدد بكل وضوح أهداف الصندوق فضلاً عن تحديد مهام وصلاحيات المؤسسات المكلفة بالإشراف والرقابة وإدارة استثمارات الصندوق لمنع الإستغلال

هيكل الإيرادات وعلاقتها باستخدام الموارد المالية لإقليم كردستان، والتي من أبرزها: (حجاد، إباد، 2009، 106)

1. الإعتد الكبير والمفرط على الإيرادات النفطية، وهي موارد تتأثر بعوامل خارجية تتعلق بأسواق النفط وأسعار الطاقة، وبالتالي يصعب تنميتها أو السيطرة عليها، فضلاً عن إنها موارد ناضبة، وبالتالي تقل أهميتها النسبية في الأجل المتوسط والطويل، الأمر الذي يظل الاستقرار المالي مرهوناً بطبيعة التطورات الحادثة في أسعار النفط.

2. أظهرت معدلات نمو الإيرادات العامة في إقليم كردستان حالة من النمو غير المستقر، فقد نمت الإيرادات بمعدل نمو متغير في السنوات التي تراجعت فيها أسعار النفط، وعليه انعكست تلك التقلبات في أسعار النفط على حالة الاستقرار المالي للموازنة العامة للدولة، فضلاً عن التوافقات السياسية التي بدورها اثرت سلباً على الاستدامة المالية في الإقليم. (البغدادي، 2010: 410). وهناك تراجع كبير في السنوات الأخيرة لا يرجع إلى التراجع في حجم الإنتاج وإنما ناتج أيضاً عن توقف أعمال التطوير للحقول النفطية القائمة. وفي كل الأحوال فإن تراجع إنتاج النفط يهدد الاستقرار المالي واستدامة النمو الاقتصادي، ويضعف قدرة الاقتصاد على زيادة الناتج المحلي، وعلى معدلات الفقر والبطالة. ومن خلال ما سبق نستنتج ان حالة النمو الغير مستقر في الإيرادات الموازنة العامة فإنه سوف يؤدي إلى أن يعاني إقليم كردستان من مشكلة السلامة المالية، لأنه لا يستطيع تحمل العبء المالي لديونه، ويقع في حالة عجز عن سداد وخدمة ديونه وخصوصاً الديون الخارجية من خلال الموارد الذاتية، ولذلك يجب العمل على تحسين موارده والعمل نحو تطويرها باستمرار تدعماً لإقتصاده وذلك من خلال الصندوق السيادي. وبسبب حالة التردّي في الإقتصاد العراقي بشكل عام والإقتصاد الإقليمي بشكل خاص قبل وبعد دخول قوات الامريكية للعراق، وتوجيه النسبة الأكبر من الدخل القومي نحو متطلبات الحروب والإنفاق العسكري، وتبعاً للمعدلات المنخفضة للتنمية والتحول التكنولوجي وحجم الإستثمارات وحجم ومعدل نمو السكان، ولطبيعة الحراك السياسي والاجتماعي في البلد وطبيعة الاختلالات في هيكل وبنية الإقتصاد، فقد ساهمت تلك المجموعة الواسعة من الأسباب لتفاقم مشكلة البطالة فيه، وظهور شكل جديد من البطالة تسمى (البطالة القسرية) والتي تختلف عن أنواع البطالة الأخرى المألوفة وكذلك عمق الفساد الإداري والمالي الذي افقد الكثير من العاملين فرص عملهم لأسباب جوهرية. لذا فشلت السياسات الاقتصادية والمالية في تحقيق قاعدة كافية من المؤسسات الصغيرة

ما يعادل (13%) من إجمالي الاحتياطي العالمي عام 2009. (سالم، 2012: 45) بما أن سيات الصندوق السيادي لأية دولة ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالسماة الاقتصادية لتلك الدولة، مما يعكس على أهداف الصندوق السيادي، ففي بلد ريعي مثل العراق ذي اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على النفط ومنتجاته في تحقيق الإيرادات العامة، فإن أهداف صندوق تنمية العراق بوصفه صندوقاً سيادياً ينبغي أن يتجه نحو إتجاه استدامة الإيرادات العامة، ويحافظ على توازن أو استقرار الموازنة العامة للدولة. (نجم وعزالدين، 2016: 233)

ذ. أسباب انخفاض أسعار النفط: فالنفت يمثل المحرك الرئيس للإقتصاد العالمي، والعصب الصناعي لدول العالم، وبالتالي أسعاره تعتمد على عوامل محورية وهي: الطلب العالمي على النفط، وحالة الإقتصاد الدولي، وحجم الإنتاج، والحصص التقديرية لمنظمة أوبك (الهييتي، 2000: 67)، (عبدالرحمن، 2012: 13). من هنا ان صناديق الثروة السيادية جذبت اهتمام حكومات الدول النفطية والدول غير النفطية، مع تباين حجم الصناديق لتلك الدول، معتمداً على حجم الفوائض المالية الناتجة عن الإيرادات النفطية أو أي إيرادات لموجودات سيادية أخرى. وتواجه المالية العامة في إقليم كردستان تحديات واختلالات كبيرة، تؤدي إلى ضعف استدامة المالية العامة، وزيادة عجز الموازنة العامة. فهي من ناحية تعتمد بشكل رئيسي على عائدات النفط والغاز، وهذه الأخيرة شهدت في السنوات العشر الماضية تذبذباً ملحوظاً في إنتاجه، وتقلباً في أسعاره في السوق الدولية، وبالتالي تراجعاً في عائداته، فضلاً عن كونه مورداً ناضباً في الأجل المتوسط والطويل. ومن ناحية أخرى، تنسم الإيرادات الضريبية بإخفاض أهميتها النسبية في هيكل الإيرادات العامة ومحدودية تغطيتها للنفقات العامة. وفي المقابل تشهد النفقات العامة وخاصة النفقات الجارية نمواً متزايداً ومطرذاً على النحو الذي أدى إلى زيادة نسبة عجز الموازنة، وبالتالي إرتفاع نسبة المديونية المحلية والأعباء المالية الناتجة عنه. ولقد شهدت الإيرادات العامة تزايداً مطرذاً خلال الفترة 2000 - 2014 بإستثناء بعض السنوات، وهذا النمو في الإيرادات يرجع بصورة مطردة أساسية إلى زيادة الإيرادات النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، والتي إشمئت على رفع أسعار المشتقات النفطية في عامي 2005 و 2013، وكذلك رفع أسعار تعريفية الكهرباء، وأسعار الخدمات التي يقدمها القطاع العام، فضلاً عن الإصلاحات الضريبية وخاصة فرض ضريبة المبيعات من عام 2009. وهذا النمو في الإيرادات العامة في إقليم كردستان يشير إلى جملة من الأمور ذات العلاقة بطبيعة

جدول (1): حجم الدين العام لإقليم كردستان لعام 2015 (تريليون دينار عراقي)

الدين العام	المبلغ (تريليون دينار عراقي)
البنوك التجارية الأهلية المحلية	12.995
شركات المقاولات المحلية	1.450
مستحقات ورواتب الموظفين	2.000
الشركات الأجنبية (النفطية)	3.000
المجموع	19.445

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد لحكومة إقليم كردستان، مديرية الموازنة العامة، البيانات الرسمية.

يتبين من الجدول (1) أن معظم الدين هنا يعود إلى البنوك التجارية التي إضطرت الحكومة اللجوء إليها لتغطية العجز الكبير في الموازنة الذي تفاقم مع تراجع أسعار وإيرادات النفط وعدم وصول تخصيصات الإقليم من الحكومة المركزية وكذلك الحرب على الإرهاب، أما الجزء الآخر من الديون فهو ديون الإقليم للشركات النفطية وهو دين خارجي، والجزء الثالث يتعلق بدين الحكومة لموظفي الدولة والذي يتمثل بشكل استقطاعات من رواتب الموظفين بشكل أقرب ما يكون للادخار الإجباري، والرابع يتمثل بدين الشركات الأجنبية (النفطية). نلاحظ أن نسبة الدين إلى GDP في إقليم كردستان لعام 2015 وصلت إلى (56.5%). ومن المؤكد أن هذه النسبة سوف تأخذ في النمو مادام الوضع والأزمة لم تحل لحد الآن وبما أن هذه النسبة أخذت في التزايد يعني بشكل لا يقبل اللبس إن الإقليم يتجه إلى حالة من اللإستدامة المالية للسنوات القادمة. أما بالانتقال إلى مؤشر نسبة العجز إلى GDP في إقليم كردستان فنلاحظ ومن خلال الجدول (2) أن هذه النسبة انتقلت من أدنى مستوى لها (2.4%-) وذلك في عام 2009 إلى أعلى مستوى لها (8.9%-) وذلك في عام 2015. وكما يتضح من الجدول (2) فإن العجز في موازنة بلغ في عام 2015 نحو 3.1 ترليون دينار عراقي، وهذا الارتفاع في العجز كقيمة وكنسبة تدل على تراجع الخطير ومن الواضح أنها سوف تصل إلى مديات أعلى من هذه النسبة مع استمرار الوضع كما هو عليه وهذا مؤشر آخر على تراجع الاستدامة المالية في إقليم كردستان للمدة السابقة.

والمتوسطة لكونها الضامن الأول لتقليص البطالة، على الرغم من تشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير باعتماد الدعم المالي والجبايي. وأن مختلف السلع مصدرها السوق الخارجي، مما يجعل من الاقتصاد في إقليم كردستان مرتبطاً بشكل مخيف بالتضخم الخارجي الذي يفقد المنتجات في إقليم كردستان تنافسيتها من جهة، ومن جهة أخرى فإن أي توجه نحو تشجيع الإنتاج المحلي يدفع إلى الرفع في فاتورة الاستيراد، وعليه فإن الاقتصاد في إقليم كردستان دخل في حلقة من التبعية للسوق الخارجية يجب العمل على احتواها.

4. الاستشراف المستقبلي لقدرة الصندوق السيادي على دعم وضع مالي مستديم

4.1 الاستدامة المالية والدين والناتج المحلي الاجمالي

يمكن القول إن الاستدامة المالية لها مفاهيم عديدة، والتي تتمركز حول مفهوم الاستدامة كبدأ، وتتضمن العناصر الآتية:

1. الاستقرار في الاتفاق والإيرادات العامة على المدى الطويل.
2. تجنب الحكومة الاستدانة بإفراط.
3. قدرة الحكومة على الاستمرار في خدمة ديونها.
4. تحقيق النمو المرغوب فيه.

ولتحقيق الاستدامة المالية في كردستان فهناك مؤشرات وهي كما يلي:

تخص الاستدامة المالية بالعديد من المؤشرات التي جرت العادة على استخدامها في العديد من الدول والمناطق في العالم وتعد مؤشرات الدين من أشهرها وهو مؤشراً استرشادياً لتقييم الموقف المالي لأية دولة أو إقليم، وبالاسترشاد بمعايير إتفاقيه ماستريخت لدول الاتحاد الأوربي، التي اشترطت أن تكون نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي في حدود (60%) كشرط للانضمام إلى وحدة النقد الأوربية (اليورو)، ويتسم الموقف المالي وفقاً لهذا المؤشر بعدم الاستدامة المالية في الحالات التالية: (البغدادى، 2010: 424).

1. إذا ارتفعت نسبة الدين للناتج المحلي في الدولة عن نظيرتها في دول أخرى.
2. إذا أسفرت نسبة الدين للناتج المحلي عن معدلات أعلى من معدلها التاريخية.
3. إذا كان الحفاظ على استقرار نسبة الدين للناتج المحلي يحتاج إلى تغيير كبير في السياسات المالية، وحسب مصادر وزارة المالية لحكومة الإقليم بلغ حجم الدين (19.445) ترليون دينار عراقي وذلك لعام 2015 وكما هو موضح في الجدول (1).

جدول (2) : نسبة العجز إلى GDP في كردستان للمدة 2008-2015 (ترليون دينار)

السنوات	GDP الجاري	الإيرادات العامة	التفقات العامة	العجز	العجز/GDP
2008	24.7	6.580784	7.628783	-1.048	-4.24291
2009	23.7	8.283172	8.857263	-0.57409	-2.42232
2010	29.2	10.597176	11.432176	-0.835	-2.85959
2011	35.9	12.386	13.95067	-1.56467	-4.35841
2012	42.3	13.20095	15.245797	-2.04485	-4.83415
2013	46.4	15.257849	16.942749	-1.6849	-3.63125
2014	44.5	13.2	15.8	-2.6	-5.8427
2015	34.7	12	15.1	-3.1	-8.93372

المصدر: هيو عثمان اساعيل وسردار عثمان خدر باداوتي، 2015، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لإقليم كردستان- العراق للمدة 1997-2016، رسالة ماجستير، مجلد7، العدد13، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية.

من خلال ما سبق فإن الخلل الواضح في مؤشرات الاستدامة المالية سببه الأساسي وضع الإيرادات العامة غير المستقر، لأن رصيد وتحليل تطور الحصيلة الضريبية باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للإيرادات العامة وأحد عناصر الرئيسية لتمويل أعباء الأنشطة الحكومية وأحد العناصر الرئيسة في تنفيذ سياسات المالية العامة يشير إلى أنها تعاني من خلل حقيقي ناشيء عن انخفاض نسبة مساهمتها. فضلاً عن أن اعتماد موازنة الإقليم على الإيرادات القادمة من الحكومة المركزية تأخذ جانب آخر من الاختلال إذ تعتمد الموازنة العامة في إقليم كردستان بشكل كبير على (17 %) الجدول(3).

جدول (3) : الأهمية النسبية للإيرادات إلى إجمالي الإيرادات العامة في إقليم كردستان للمدة (2008 – 2012) (ألف دولار)

السنوات	الإيرادات الضريبية	الإيرادات المحلية	إجمالي الإيرادات بضمنها مدفوعات الحكومة المركزية	نسبة الضرائب إلى الإيرادات المحلية %	نسبة الضرائب إلى الإيرادات الإجمالية %	نسبة الإيرادات المحلية إلى إجمالي الإيرادات	نسبة حصة الإيرادات الإقليم في الموازنة العامة العراقية إلى إجمالي الإيرادات إقليم كردستان
2008	141789	223609	6580784	62.40	2.15	3.40	96.6
2009	160129	375129	8283172	42.68	1.93	4.53	95.5
2010	196605	348679	10597176	56.38	1.85	3.29	96.7
2011	277318	1206000	12386000	22.99	23.2	9.74	90.3
2012	286134	596000	13200950	48.00	2.16	4.51	95.5

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد، مديرية الموازنة العامة، السجلات الرسمية واستمارة تقديرات الإيرادات الموحدة لحكومة إقليم كردستان للسنوات (2008، 2009، 2010،

(2011، 2012)

4.2 آلية عمل الصندوق السيادي المقترح في تحسين وضع الاستدامة في الإقليم لعام

2030

سنحاول من خلال هذه المقاربة البسيطة تصور حالة يقوم فيها الإقليم ببناء صندوق سيادي وبيان مدى تأثيره في المؤشرات المالية الأساسية المعبرة عن الاستدامة المالية وخصوصاً الدين العام، وسنبداً أولاً مع قياس تطور موجودات صندوق سيادي مقترح لإقليم كردستان والتوقع حول موجوداته لغاية عام 2030، ومن ثم ننتقل إلى تحديد الناتج المحلي الإجمالي والدين المتوقع لغاية عام 2030 وباستخدام البيانات المتاحة عن عام 2015، وبعدها سوف نستطيع قياس تأثير الصندوق السيادي المقترح على الاستدامة المالي في الإقليم وكما يأتي:

4.2.1 طبيعة الصندوق المقترح لكوردستان وموارده المالية

في الخمسة سنوات الأخيرة برزت داخل إقليم كردستان دعوات مضممة من أجل تفعيل صندوق سيادي يعزز ثروته ويساعد في ضمان حقوق أجياله القادمة ويكون بمثابة أداة تساعد في تنمية العائدات المالية القادمة من المورد النفطي. وطرح أيضاً مشروع في برلمان الإقليم، من خلال طرح رؤية قائمة على افتراض أن الإقليم سيبدأ بإنشاء مثل هذا الصندوق بدءاً من عام 2019 وأنه سيخصص نسبة من إيراداته النفطية لهذا الغرض سواء ما كان منها متأتياً عن طريق النسبة المتفق عليها مع الحكومة المركزية أو من خلال الاستثمارات النفطية الجديدة الخاصة بإقليم كردستان بمفرده وبعده سنقوم بتتبع نمو موجودات هذا الصندوق المالية على افتراض أن حكومة الإقليم سوف تستخدم هذه الموجودات على وفق رؤية اقتصادية مجتة تعمل من خلالها على تحقيق الأمتلية في اختيار مجال الاستثمار لهذه الموجودات سواء في الداخل أو الخارج مع إمكانية توجيه معظم هذه الاستثمارات لدعم نمو اقتصاد الإقليم من خلال الاستثمار في القطاعات الداخلية الأكثر ربحية والأكثر عائداً على رأس المال. على العموم سيتم في هذا الإطار طرح سيناريوهين وقبل البدء بهما سنعرض الاتجاه المتوقع لعائدات الإقليم من المورد النفطي لغاية عام 2030. وفيما يخص نمو مؤشرات إنتاج وأسعار النفط فسوف نعتمد أسعار عام 2015 والتي شهدت وخاصة في الربع الأخير منه تراجعاً كبيراً في مستوياتها، وسوف نعتمد الأرقام المنشورة عن الإنتاج النفطي في إقليم كردستان مع إعطاء هامش لنمو الإنتاج في ضوء الإمكانيات المتاحة والبيانات المتوفرة عن الاحتياطات النفطية فيه إذ تم اختيار رقم (45) مليار برميل كاحتياطات متوفرة في إقليم كردستان مع إمكانية إستخراج بحث في ضوء التكنولوجيا المتاحة تصل إلى (55)

ونلاحظ من الجدول (3) أن الإيرادات العامة شهدت تزايداً خلال الفترة 2008 – 2012، وهذا النمو في الإيرادات يرجع بصورة أساسية إلى زيادة الإيرادات النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، ونتيجة للإصلاحات السعرية التي تمت في إطار تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، والتي اشتملت على رفع أسعار المشتقات النفطية في عامي 2005 و 2013، وكذلك رفع أسعار تعريفية الكهرباء، وأسعار الخدمات التي يقدمها القطاع العام، فضلاً عن بعض الإصلاحات الضريبية وخاصة عام 2009، على العموم تواجه المالية العامة في إقليم كردستان تحديات واختلالات كبيرة، تؤدي إلى ضعف استدامة المالية العامة، وزيادة عجز الموازنة العامة، فهي من ناحية تعتمد بشكل رئيسي على عائدات النفط والغاز، وهذه الأخيرة شهدت في السنتين الأخيرتين تراجعاً ملحوظاً في إنتاجه وتقلباً في أسعاره في السوق الدولية، وبالتالي تراجعاً في عائداته، فضلاً عن كونه مورداً ناضباً في الأجل المتوسط والطويل. ومن ناحية أخرى، تتسم الإيرادات الضريبية بانخفاض أهميتها النسبية في هيكل الإيرادات العامة ومحدودية تغطيتها للنفقات العامة، وفي المقابل تشهد النفقات العامة وخاصة النفقات الجارية نمواً متزايداً ومطرداً على النحو الذي أدى إلى زيادة نسبة عجز الموازنة، وبالتالي إرتفاع نسبة المديونية المحلية والأعباء المالية الناتجة عنه (مسجريف، 1992: 20). ومن الجدير بالإشارة، إن دعم الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية والذي وصل إلى أكثر من (25 %) من إجمالي النفقات العامة، وحوالي (7 %) من الناتج المحلي تظل واحدة من الاختلالات المالية، خاصة وأن أسلوب الدعم قد ارتبط بأوضاع نمت فيها مصالح غير مشروعة، وتهريب وفساد منظم، فضلاً عن أن الفئات المستفيدة من الدعم لا تتجاوز (23 %) من الفئة المستهدفة (البغدادي، 2010: 6). وفي كل الأحوال فإن تراجع إنتاج النفط يهدد الاستقرار المالي واستدامة النمو الاقتصادي، ويضعف قدرة الاقتصاد على زيادة الناتج المحلي، وعلى الحد من معدلات الفقر والبطالة (المتوكل، 2013: 30). ومن خلال ما سبق نستنتج أن في المستقبل القريب إذا إستمر عجز الموازنة فسوف يعاني إقليم كردستان من مشكلة عدم الاستدامة المالية، لأنه لا يستطيع تحمل العبء المالي لديه، ويقع في حالة عجز عن سداد وخدمة ديونه وخصوصاً الديون الخارجية من خلال الموارد الذاتية، ولذلك يجب العمل على تحسين موارد النفطية والعمل نحو تطويرها باستمرار وتحقيق الاستغلال الأمثل لعائداتها تدعيماً لاقتصاده.

في عام 2030، وهو ما يعادل نحو (1.56) مليون برميل يومياً وهذا الرقم يتناغم مع إمكانيات الإقليم النفطية وإحتياطاته المتوقعة. أما فيما يتعلق بالإيرادات فمن المتوقع أن تصل إلى نحو (33.7) مليار دولار في عام 2030 اعتماداً على توقع الإنتاج السابق، وتوقع نحو معدل سعر لا يقل عن (60) دولار للبرميل الواحد للأعوام القادمة.

4.2.2 السيناريو الأول لتنمية الصندوق السيادي

في ضوء هذا السيناريو نفترض أن الحكومة في إقليم كردستان سوف تقوم بإستقطاع (10%) من إيرادات النفط واستخدامها لتمويل الصندوق السيادي الذي سوف نفترض أنه سيتعامل به بدءاً من عام 2019، وهنا سنواجه تساؤل مهماً هو ماذا سوف تعمل الحكومة بهذه الأموال، هل هي لتمويل الديون والتخلص من أعباء الفائدة على أساس أنه بالإمكان من خلال هذه الممارسة أن تتخلص الحكومة من ديونها وبذلك هي تضمن الإستدامة المالية، أم أن حصيلة الصندوق سوف توجه لدعم البنى التحتية، أم أنها ستستخدم من خلال استثمار محفظة يضمن الحصول على العوائد وتنمية هذه الموارد، في الواقع أن الافتراض الأخير يمكن أن يكون الأفضل إذا ما أحسن استخدامه لجملة من الأسباب من أهمها ما يأتي:

1. إنه يضمن الحصول على فوائض مالية تعزز موقع الإقليم المالي.
2. سوف تعمل مثل هذه الفوائض على تحسن التصنيف الائتماني للإقليم.
3. ويمكن توجيه استثماراته للداخل وبما يؤمن تعزيز واقع الاستثمار والنمو وهذا دعم للاستدامة المالية.
4. إن استمرار نمو موجودات هذا الصندوق يمكن أن يمثل ضماناً للأجيال القادمة وبما يؤمن وصول أثر ثروة النفط إليهم (نقل الثروة النفطية إلى مالية).
5. يمكن استخدام جزء من العائدات على هذه الموجودات لدعم الموازنات في حالة الأزمات وبشكل لا يؤثر على أصل الموجودات. على العموم فإن نمو موجودات هذا الصندوق سوف يعتمد بشكل أساسي على الاسلوب الذي سيقدم به وعلى العائدات السنوية التي سيحققها ولو افترضنا هنا أنه سيقدم بشكل محفظة استثمارية وعائد سنوي (10%) عندها يمكن لموجودات الصندوق أن تنمو كما موضح في الجدول (5).

(%) من الإحتياجات وتم تحديد هدف (1.5) مليون برميل يومياً كحد أقصى للإنتاج المستهدف من أجل دفع نفاذ النفط إلى أكثر من (40) عاماً كما اقترح معدل سعر للبرميل ب (\$60) دولار للبرميل الواحد وعلى هذا الأساس يفترض أن الإنتاج الحالي يقدر (750) ألف برميل/يوم وذلك في ضوء ما متاح من معلومات من حكومة الإقليم وبفارق يزيد (150) ألف برميل عن مطالبات حكومة المركز (600) ألف برميل/يوم لموازنة عام 2016، وافترض أيضاً أن الإنتاج سوف ينمو بمعدل ثابت يبلغ (5%) (للسنوات القادمة (2016-2030)). وفي ضوء المعطيات السابقة فإن إنتاج النفط وإيراداته ستحدد كما موضح في الجدول رقم (4):

جدول (4) : التوقعات حول إنتاج النفط وإيراداته في إقليم كردستان لغاية عام

2030.

السنوات	إنتاج النفط/مليون برميل سنوياً	إيرادات النفط/مليون \$
2016	283.5	17010
2017	297.675	17860.5
2018	312.55875	18753.525
2019	328.1866875	19691.20125
2020	344.5960219	20675.76131
2021	361.825823	21709.54938
2022	379.9171141	22795.02685
2023	398.9129698	23934.77819
2024	418.8586183	25131.5171
2025	439.8015492	26388.09295
2026	461.7916267	27707.4976
2027	484.881208	29092.87248
2028	509.1252684	30547.51611
2029	534.5815318	32074.89191
2030	561.3106084	33678.63651

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الافتراضات السابقة

ونلاحظ من خلال الجدول (4) إنه وبناء على معدل نمو إنتاج الإقليم النفطي بمقدار (5%) سنوياً فإن إنتاجه النفط سيصل إلى نحو (561.3) مليون برميل سنوياً وذلك

جدول (5) : الموجودات المتوقعة للصندوق السيادي حسب السيناريو الأول مع معدل عائد سنوي (10%)

السنوات	إيرادات النفط	حصة الصندوق من إيرادات النفط (10%) / مليون \$	موجودات الصندوق مع معدل عائد (10%)
2018	18753.525	1875.3525	2062.88775
2019	19691.20125	1969.120125	4435.208663
2020	20675.76131	2067.576131	7153.063273
2021	21709.54938	2170.954938	10256.42003
2022	22795.02685	2279.502685	13789.51499
2023	23934.77819	2393.477819	17801.29209
2024	25131.5171	2513.15171	22345.88818
2025	26388.09295	2638.809295	27483.16722
2026	27707.4976	2770.74976	33279.30868
2027	29092.87248	2909.287248	39807.45552
2028	30547.51611	3054.751611	47148.42784
2029	32074.89191	3207.489191	55391.50874
2030	33678.63651	3367.863651	64635.30963

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على افتراضات السيناريو الأول

4.2.3 السيناريو الثاني لتنمية الصندوق السيادي

في هذا السيناريو سيقتراح تخصيص الإقليم لنسبة (15 %) من إيراداته النفطية للأعوام القادمة للصندوق السيادي وإبتداءً من عام 2019، وتقتض أيضاً وجود إمكانية لاستثمار موجودات الصندوق في أنشطة يمكن أن تدر عليه معدل عائد سنوي بمقدار (10%) والجدول (6) يوضح تطور موجودات الصندوق على وفق هذه الرؤية

وكما يأتي:

جدول (6) : الموجودات المتوقعة للصندوق السيادي وفق السيناريو الثاني مع معدل عائد سنوي (15%)

السنوات	إيرادات النفط (مليون \$)	حصة الصندوق من إيرادات النفط (15%) / مليون \$	موجودات الصندوق مع معدل عائد 10% مليون \$
2018	18753.525	2813.02875	3094.331625
2019	19691.20125	2953.680188	6652.812994
2020	20675.76131	3101.364197	10729.59491
2021	21709.54938	3256.432407	15384.63005

20684.27248	3419.254027	22795.02685	2022
26701.93813	3590.216728	23934.77819	2023
33518.83227	3769.727565	25131.5171	2024
41224.75083	3958.213943	26388.09295	2025
49918.96302	4156.12464	27707.4976	2026
59711.18328	4363.930872	29092.87248	2027
70722.64176	4582.127416	30547.51611	2028
83087.26311	4811.233787	32074.89191	2029
96952.96444	5051.795476	33678.63651	2030

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على افتراضات السيناريو الثاني

ونلاحظ من خلال الجدول (6) أن تخصيص (15%) من إيرادات النفط المتوقعة في إقليم كردستان سوف يؤدي مع افتراضات السيناريو الثاني إلى نمو موجودات الصندوق السيادي بشكل كبير ومن المتوقع أن تبلغ نحو (96.9) مليار دولار في عام 2030 وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف إيرادات المورد النفطي في ذلك العام.

4.3 أثر الصندوق السيادي على المؤشرات المالية الرئيسة

بعد أن عرضنا السيناريوهات السابقة لتطور ونمو موجودات الصندوق السيادي المقترح لإقليم كردستان أصبح من الضروري في المرحلة الحالية معرفة تأثيرها على الاستدامة المالية في الإقليم من خلال مقارنتها مع نمو المؤشرات المالية الأخرى وخصوصاً الدين العام، والجدول (7) الآتي يوضح مؤشرات الدين العام وموجودات الصندوق السيادي على وفق للسيناريو الأول والثاني كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

جدول (7): الدين العام وموجودات الصندوق السيادي المتوقعة كنسبة إلى GDP ولغاية عام 2030

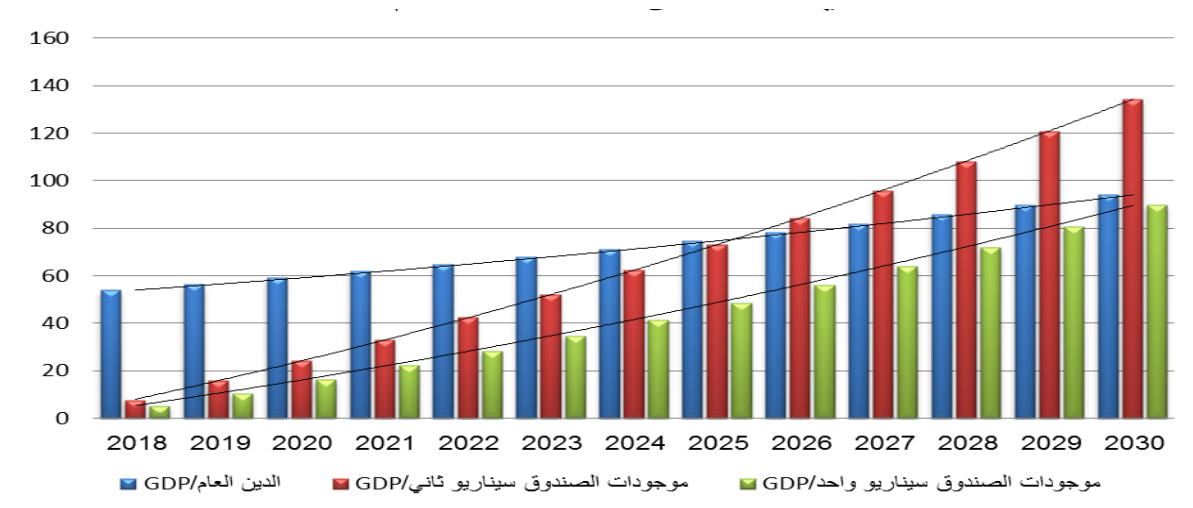
السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الجاري (مليون \$)	الدين العام (مليون \$)	نسبة الدين إلى GDP %	نسبة موجودات الصندوق سيناريو الأول إلى GDP %	نسبة موجودات الصندوق سيناريو الثاني إلى GDP %
2016	36435	17875	49.05	-	-
2017	38256.75	19662.5	51.39	-	-
2018	40169.58	21628.75	53.84	5.13	7.703
2019	42178.06	23791.62	56.40	10.51	15.77
2020	44286.97	26170.78	59.09	16.15	24.22
2021	46501.31	28787.86	61.90	22.05	33.08
2022	48826.38	31666.65	64.85	28.24	42.36

52.08	34.72	67.94	34833.31	51267.70	2023
62.26	41.51	71.17	38316.64	53831.08	2024
72.93	48.62	74.56	42148.314	56522.64	2025
84.11	56.07	78.11	46363.14	59348.77	2026
95.81	63.87	81.83	50999.46	62316.21	2027
108.08	72.05	85.73	56099.40	65432.02	2028
120.93	80.62	89.81	61709.34	68703.62	2029
134.39	89.59	94.09	67880.28	72138.80	2030

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على افتراضات نمو الدين، و GDP

(95%) من الدين العام وهذا مؤشر جيد يعني أنه مع استمرار العمل بهذا الأسلوب للسنوات القادمة سيصل الإقليم إلى حالة يستطيع من خلالها تسديد كامل الدين من عائدات الصندوق السيادي فقط. وبالانتقال إلى السيناريو الثاني يكون الوضع أفضل بكثير، إذ تشكل موجودات الصندوق إلى GDP نسبة (134.4%) وهي تغطي في هذه الحالة الدين العام بمقدار مرة ونصف. من خلال ما سبق يتضح لنا بشكل جلي أهمية الصندوق السيادي وقدرته في دعم الوضع المالي وتحقيق الاستدامة المالية المنشودة وأن قدرته تزداد كلما كان هناك أمتلية في توجيه واستخدام موجوداته. والشكل رقم (1) يوضح العلاقة بين الدين العام وموجودات الصندوق السيادي كنسبة إلى GDP.

على العموم نلاحظ من خلال الجدول (7) أن الناتج المحلي الإجمالي الجاري في كردستان من المتوقع أن يصل إلى نحو (72.1 مليار دولار) في عام 2030 على افتراض أنه سينمو بمعدل (5%) خلال هذه السنوات، أما فيما يخص الدين العام فعلى افتراض أنه سينمو بمعدل (10%) خلال السنوات القادمة فإنه سيصل إلى نحو (67.9 مليار دولار) في العام نفسه وسيشكل ما مقداره (94.1%) من الناتج المحلي الإجمالي الجاري وهي نسبة على الرغم من أنها تفوق المعدلات الطبيعية المتداولة عالمياً وباللغة نحو (60%) إلا أنها غير مبالغ بها في الارتفاع وهي تتواجد عند الكثير من الدول سواء المتقدمة أو حتى الغنية هذا من جانب. ومن جانب آخر وبالنظر إلى نسبة موجودات الصندوق السيادي المقترح إلى GDP نلاحظ أنها حسب السيناريو الأول بلغت (89.6%) وهذا يعني أن موجودات الصندوق السيادي تغطي أكثر من



المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

الشكل (1): العلاقة بين الدين العام وموجودات الصندوق السيادي كنسبة إلى GDP في إقليم كردستان

5. الإستنتاجات

(10.3%) مستحقات رواتب الموظفين، وبنسبة (15.445%) للشركات الأجنبية النفطية، علماً أن الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 قد بلغ بمحدود (34.7) ترليون دينار، معنى ذلك إن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ بمحدود (56.5%) مؤشراً أن إقتصاد الإقليم يمر بمرحلة العسر المالي وليس الاستدامة المالية، والسبب في ذلك يعود للخلل الواضح في مؤشرات الاستدامة المالية بسبب حالة الإيرادات العامة (الإيرادات النفطية) غير المستقرة.

6. المقترحات

1. ضرورة تفعيل الصندوق السيادي في إقليم كردستان من خلال كفاءة التخطيط المالي وذلك لتمويل الموازنة العامة عبر السوق المالية الكفوءة وربطها بسوق الأوراق المالية لرفع كفاءتها وفق اسس تقنية وقانونية.
2. رسم سياسات اقتصادية لتحديد مسار الإقتصاد الكلي عبر دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات كافة، وإعطاء أولوية لمشاريع القطاع الخاص والتي تسهم في زيادة الإنتاج المحلي.
3. العمل على تفعيل المصدر الريعي الآخر وهو السياحة في الإقليم والتي تمتلك الإمكانيات ما يؤهلها للقيام بدور فعال في هذا المجال.
4. ضرورة موازنة برامج الأداء والموازنات الصفرية بدلاً من موازنة البنود، وذلك للسيطرة على الدين العام ومع تجاوز الحد الأعلى ضمن ضوابط القاعدة المالية.
5. ضرورة تبني استراتيجيات متكاملة وبرامج عمل تحقق الاستدامة المالية عبر الصناديق السيادية والتي تستند إلى تعظيم الموارد الإقتصادية لتحقيق توازن حقيقي وفعلي وليس توازن شكلي ومحاسبي.
6. إعادة هندسة السياسة المالية، ولاسيما التوجهات المسؤولة عن الركود الاستراتيجي في القطاع الحقيقي عبر تحريك القطاعات عالية الإنتاجية، مما يعني إعادة تخطيط أولويات التنمية، وتنفيذ سياسات أعمار رصينة، والتصدي للبطالة، وتفعيل الادخارات المكتنزة عبر الصناديق السيادية.
7. يتطلب عزل إقتصاد إقليم كردستان عن تقلبات الإيرادات النفطية من خلال إنشاء الصندوق السيادي وذلك لأجل تحقيق الاستقرار الإقتصادي والمالي لحفظ حقوق الأجيال القادمة من أجل تحقيق النجاح في عملية تنمية الإقتصادية.
8. تأسيس هيئة تقود عملية الإصلاح الإقتصادي، وتأخذ على عاتقها رسم وتنفيذ سياسات الإصلاح الإقتصادي وتنفيذه من خلال تطوير وتفعيل سوق أربيل

1. إن القطاع النفطي في العراق وإقليم كردستان هو القطاع القيادي لكونه مصدراً لمعظم الإيرادات المالية في تغطية النفقات العامة للدولة، لذلك نسعى من خلال الصندوق السيادي إلى توفير الوسائل والموارد اللازمة لزيادة وتأمين الإنتاج المحلي الإجمالي عبر التشابك القطاعي بين القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال التغلب على المعوقات والتحديات التي تعيق استثمار في البنية التحتية لإجمالي القطاعات بما في ذلك القطاع النفطي لضمان الاستدامة المالية عبر القطاع النفطي نفسه مما ينعكس على تطوير البرامج التنموية وخلق قاعدة عريضة لبناء الإقتصاد العراقي الفدرالي وإقليم كردستان مستقبلاً.

2. بالرغم من حركة الاحتياطات الكبيرة التي يمتلكها العراق الفدرالي وإقليم كردستان إلا أن الإقتصاد العراقي لا يزال اقتصاداً ريعياً بسبب اعتماده كلياً على القطاع النفطي والأخير غير مستقر، لأنه يعتمد على الطلب الخارجي وهو كذلك محدد بمؤشرات سياسية أكثر من كونها إقتصادية، هذا فضلاً عن دخول العراق بأكثر من حرب وما لهذا من مؤشرات سلبية على مجمل المتغيرات الاقتصادية مما أثقل الإقتصاد بالديون الخارجية، ودخول العراق في تسعينيات القرن الماضي بفترة حصار خاتمة مما اعتمد على برامج الغذاء مقابل النفط ابتداءً من عام 1996، وفي عام 2003 دخول قوات التحالف وإسقاط النظام السابق، كل هذه المؤشرات قد أثرت بشكل سلبي كبير ليس فقط على القطاع النفطي وإنما على مجمل القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع النفطي.

3. تشير أغلب الدراسات إلى أن صندوق تنمية العراق يمتاز ببعض المؤشرات، لكونه أحد أنواع الصناديق السيادية، من خلال مواجهة الحالات العرضية والطارئة التي تواجه الموازنة العامة عبر المثبت الديناميكي لسعر النفط عالمياً في الموازنة، وذلك لجعل الإنفاق العام ذات مرونة كافية لأغراض الصرف وتراكم الإيرادات في الصندوق عبر فروقات أسعار النفط عند تعرض موارد البلاد المالية إلى تقلبات، لكونه اقتصاداً ريعياً، مما يجعل المرونة أكبر لأدوات السياستين المالية والنقدية في السيطرة على تلك التقلبات.

4. وحسب تقرير وزارة المالية والإقتصاد في إقليم كردستان بلغ حجم الدين العام (19.445) ترليون دينار عراقي وذلك لعام 2015 موزعة بنسبة (66.8%) للبنوك التجارية الأهلية المحلية، وبنسبة (7.46%) لشركات المقاولات المحلية، وبنسبة

7. سالم، علي عبد الهادي، 2012، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (4) العدد (9)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق.
8. شاني، سلام كاظم، الجبوري، مهدي سهر، 2015، تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والناجح المحلي الإجمالي في المحلي للمدة (1988-2009)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثاني، العدد الثامن.

9. مرعي، عبد الرحمن، 2013، دور صناديق الاستثمار في تفعيل سوق الأوراق المالية في سورية: دراسة ميدانية، كلية الاقتصاد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثالث، سوريا.

10. المهاني، محمد خالد، 2013، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية.

11. نجم، رغد محمد، عز الدين، سوزان محمد، 2016، مدى توافق صندوق تنمية العراق لمتطلبات صناديق الثروة السيادية دراسة تحليلية للإطار القانوني والهيكل المؤسسي على وفق معايير سانتياغو، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (22) العدد (87)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

12. الوائلي، سمير فخري نعمة وآخرون، 2011، اثر السياستين المالية والتقديمية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2010 منتصف تحليل وقياس، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 7، عدد 23، قسم الاقتصاد، تكريت، العراق.

المؤتمرات والندوات العلمية

1. نبيل، بوفليخ، 2012، دور الذكاء الاقتصادي في تحسين اداء صناديق الثروة السيادية: صندوق الثروة السيادي الترويجي نموذجاً، الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الاعمال الحديثة، محور المشاركة: 22 "نماذج وتجارب دولية وعربية حول الذكاء الاقتصادي والدروس المستفادة منها، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلى، الشلف.

الكتب

1. البستاني، باسل، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.
2. قاسم، مظهر محمد صالح، السياسة التقديمية للعراق - بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة للنشر، بغداد، العراق، 2012.
3. المتوكل مصطفى، الحاروري محمد، اقتصاديات المالية العامة، مركز الامين، صنعاء، 2013
4. مسجريف، ريتشارد، ترجمة الرباخي، محمد حمدي وآخرون، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ، القاهرة، 1992.

الهوامش

1. تشير الصناديق السيادية الى الصناديق التي تملكها الدولة، وتتكون من الاصول المتنقلة بالاراضي و الاسهم و السندات و الفوائض المالية و اجزاء استثمارية اخرى، ومن الممكن وصف هذه الصناديق ككيانات تدير فوائض الدولة من أجل تحقيق استدامة مالية عبر الزمن، محققة نوعاً من الضمان لأجيالها القادمة عبر توفير استثمارات ناجحة دون المساس بمعادلة الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل وضخ السيولة في السوق المحلية وفي الوقت المناسب، لذلك يقدم هذا المبحث تصوراً نظرياً عن مفهوم صناديق الثروة السيادية وأنواعها، وبيان كيفية تطور وأهداف هذه الصناديق من أجل الاستثمار الفوائض الاقتصادية، وتحديد أهم الاستراتيجيات الاستثمارية اللازمة لمواجهة الصدمات الداخلية والخارجية في البيئة الاقتصادية.

للأوراق المالية وتفعيله باستمرار إعادة هيكلة وتشريع النظام الضريبي مع متطلبات الحالة، تشريع قانون البنى التحتية لإقليم كردستان، وإنشاء صندوق سيادي يسمى بصندوق الاستقرار النفطي فضلاً عن الشفافية والإفصاح عن البيانات.

قائمة المصادر

أ. الوثائق والنشرات الرسمية

1. أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
http://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Monthly-Bulletin
2. البنك المركزي العراقي، صالح، مظهر محمد، صناديق الثروة السيادية: تقييم اولي لتجربة صندوق تنمية العراق آيار 2008-، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 17-1-2013.
http://iraqieconomists.net/ar/2013/01/17
3. تقرير الإحصائيات المالية الدولية، أكتوبر 2014 لصندوق النقد الدولي (IMF).
http://www.imf.org/ar/Publications/GFSR
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2014/pdf/ar14_ara.pdf
4. وزارة المالية والاقتصاد، مديرية الموازنة العامة، السجلات الرسمية وإستارة تقديرات الإيرادات الموحدة لحكومة إقليم كردستان للسنوات (2008، 2009، 2010، 2011، 2012)، كردستان.

ب. الرسائل والأطاريح الجامعية

1. حاجي، برون مصطفى، 2016، دور الصناديق الثروة السيادية في دعم الاستدامة المالية وإمكانية تبنيها في إقليم كردستان، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك.
2. حسان، صلاح كرم وآخرون، 2016، دور الصناديق السيادية في السياسة المالية بالإشارة إلى حالة العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ميسان، العراق.
3. حاد، إياد، 2009، إدارة الصناديق السيادية وصناديق التحوط، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
4. عايش، عروبه معين، دور الإعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار الاجنبي في العراق، معهد الادارة التقني، العراق.

ج- المجلات (المجلات)

1. اساعيل، هيو عثمان وباويتي، سردار عثمان خدر، 2015، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الاجنبي في الموازنة العامة لإقليم كردستان - العراق للمدة 1997-2013، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 13.
2. البغدادي، مروة فتحى السيد، (أكتوبر 2010)، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.
3. الجبوري، حامد عبد الحسين، 2017، دور الصناديق السيادية في حماية الاقتصاد الأحادي - الترويجي نموذجاً، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، العراق.
4. الجبوري، محمد حسين وآخرون، 2015، التجربة النفطية في الترويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، جامعة كربلاء، العراق.
5. حاجي، يونس، 2016، قانون ضريبة القيمة المضافة، مجلة الاتحاد الاقتصادية، الطبعة الحادية والثلاثون، أبو ظبي.
6. راضي، مازن عيسى، حسن، فرحان محمد، 2013، مستقبل السياسة المالية في العراق بين الربعية والاربعية، الغزي للعلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 28، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.